كلية الخدمة الاجتماعية
قسم التنمية والتخطيط

إستخدام نموذج ديفيد جيل لتحليل سياسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

ضمن مقتضيات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

إعداد الدارس

عبدالرحمن أحمد محمد حسان إبراهيم

مدرس مساعد بقسم التنمية والتخطيط

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود محمود عرفان

أستاذ التنمية والتخطيط المتفرغ بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم ومقرر اللجنة العلمية لترقيات الأساتذة

الأستاذ الدكتور

هالة خورشيد طاهر

أستاذ ورئيس قسم التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

2023 م/1444هـ

أولاً: مشكلة الدراسة:

يمثل الاهتمام بالطفولة في الوقت الحاضـر أحد المعايير الهامة التي يقاس بها تطور أي مجتمع وتقدمه لأن أطفال اليوم هم شـباب الغد ورجال المسـتقبل الذين سـتعقد عليهم الآمال في بناء هذه الأمة ومسـايرتها لركب التقدم والتطور، ويشكلون شريحة كبيرة ومهمة في مصر، وتعد الجهود المبذولة لتحسين أوضاع هذه الشريحة العمرية في المجتمع ركيزة أساسيه من ركائز إعداد القاعدة البشرية التي تؤهل لاستخدامها فيما بعد استخداماً منتجاً وفعالاً. ولا يأتي الاهتمام بقضـايا الأطفال وحقوقهم وتلبية احتياجاتهم الأسـاسـية من فراغ، حيث تتوافق كل المنظمات الدولية، والقمم العالمية والمؤتمرات العربية والإقليمية على حماية الطفولة وضـــمان حقوقها الأســاســية، وكانت مصــر من أوائل الدول الداعية إلى عقد القمة العالمية للأطفال وكذلك من أوائل الدول الموقعة على اتفاقيه حقوق الطفل ؛ وقد نصت المباديء الاساسية للدولة المصرية من زمن على ضرورة بذل الدولة جهداً خاصــاً لرعاية وحماية الطفولة وإيلائها الاهتمام الخاص وتنفيذ البرامج المتخصــصــة وقد جري تأكيد ذلك في دسـتور 2014 ورؤية مصـر 2030، وبالرغم من التقدم الحاصـل في أعمال حقوق الطفل في المنطقة العربية خاصــة على صــعيد تأمين الحقوق التقليدية مثل الصــحة ، التعليم ،الرعاية وغيرها، لا يزال عدد كبير من الأطفال غير منتفعين بهذه الحقوق، لا يتمتع بالحماية الكاملة والفعالة نتيجة القصـــور في السياسات الاجتماعية والضغوطات المختلفة التى تتعرض لها المجتمعات.

نظراً لما سـبق فلابد من تحليل سـياسـة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الاسـرية ووضـع رؤية مستقبلية لتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الاسرية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة علي مجموعة أهداف هي:-

1- تحديد مجالات إهتمام سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
2- تحديد أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية .
3- تحديد إجراءات تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
4- تحديد دور شركاء العمل في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
5- الوصول لرؤية مستقبلية لتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

ثالثا: تساؤلات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة علي مجموعة تساؤلات هي:

1- ما مجالات إهتمام سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ؟
2- ما أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ؟
3- ما إجرات تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية؟

4- ما دور شركاء العمل في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية المتعلقة بالاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ؟

5- ما الرؤية المستقبلية لتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة :

تعتمد الدراسة الحالية على المفاهيم الأساسية التالية:-

1- مفهوم تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية.

2- مفهوم الاطفال المحرومين من الرعاية الاسرية.

خامسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، ويطلق عليها دراسة وصفية لأنها تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد .

2- المنهج المستخدم: تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة كمنهج كيفي يستخدمه الدارس لدراسة وتحليل تشريعات سياسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية فى مصر فى الفترة من(1996-2020) مقسمة إلى خمس مراحل تاريخية.

3- أدوات جمع البيانات:أعتمدت الدراسة على أداتين:

1- دليل تحليل مضمون كأداة لتحليل تشريعات سياسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية خلال الفترة (1996-2020) بغرض الحصول على البيانات اللازمة لتحليل تلك السياسات.

2- دليل مقابلة للخبراء والمتخصصين بالمجلس القومى للأمومة والطفولة.

4- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** جمهورية مصر العربية.

ب- المجال البشري: يتكون المجال البشري في هذه الدراسة من عينة من الخبراء بالمجلس القومى للأمومة والطفولة وعددهم 13 خبير؛ وتم اختيار الخبراء من المجلس القومى للأمومة والطفولة لأنها الجهة المعنية بوضع ومتابعة تنفيذ السياسات الخاصة بإنفاذ حقوق الطفل وتحديد آليات العمل والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتفعيل حماية الأطفال على المستوى الوطني.

ج- المجال الزمني: تمثل في فترة جمع البيانات من الميدان ، في الفترة الزمنية من من 2021/1/1م إلى 2022/12/1م.

سادسًا: نتائج الدراسة:

أبرزت الدراسة الراهنة مجموعة من النتائج الجديرة بالإهتمام يمكن عرضها فيما يلي:-

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول والخاص بمجالات إهتمام سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:-

توصلت الدراسة الى أن أولويات القضايا التي تهتم بها سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ومجالات تأثيرها :-

- قضايا الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- قضايا تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- قضايا الرعاية الاقتصادية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- قضايا الرعاية الصحية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والخاص بأهداف سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:

توصلت الدراسة الى أن أولويات أهداف سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:-

- تهيئة ظروف أسرية بديلة للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- توفير الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- توفير الرعاية الصحية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- تدريب الام المضيفة على أساليب رعاية الطفل المحروم.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث والخاص بإجراءات سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:

توصلت الدراسة الى أن إجراءات سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:-

- مراجعة قوانين رعاية الأطفال.
- تنفيذ برامج لتحقيق التكامل على مختلف مستويات خطة الرعاية.
- تسهيل إجراءات الاستضافة للأطفال.
- اصدار لوائح تنفيذية لتنظيم العمل .
- التدخل السريع مع حالات الخطر.
- وضع خطط لرعاية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- تطوير اللوائح وفق المتغيرات المجتمعية.

- انشاء وحدات رقابية لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- انشاء مكاتب توجية واستشارات اسرية.
- انشاء مكاتب المراقبة الاجتماعية.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع والخاص بدور شركاء العمل في تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:

توصلت الدراسة الى القوى المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:-

- المنظمات الحكومية - القادة الرسميون
- منظمات المجتمع المدني - المنظمات الدولية

النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس والخاص بالرؤية المستقبلية لتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:-

بإستقراء ما أسفرت عنه نتائج تحليل المضمون ودليل مقابلة للخبراء ومناقشتها اعتماداً على ما تم جمعه من بيانات وعرضها وتحليلها، يمكن إستخلاص الرؤية المستقبلية لتطوير سياسة الرعاية الاجتماعية للاطفال المحرومين من الرعاية الأسرية:

- التنسيق مع مؤسسات الدولة المعنية لإنفاذ حق الطفل في مأوي آمن، وتنمية وجدانية ومعرفية، وأوراق ثبوتية ، لحماية الأطفال خاصة الضالين، المتخلى عن أسرهم، والأطفال بلا مأوى، المتجر بهم، المهاجرين هجرة غير شرعية، والأطفال العاملين.
- ربط سياسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية على المستوى الوطني بالسياسات العامة لحماية الطفولة على مستوى المحافظات، بحيث تنبثق السياسات الفرعية من الإطار العام لسياسة الحماية العامة وتتلاءم مع مشكلات الطفولة في مختلف المحافظات.
- نفاذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية من حقوق للطفل.
- إعادة النظر في لائحة عمل المؤسسات الرعاية الإيوائية.
- تفعيل الدور الرقابي والمحاسبي للجهات المختصة لمؤسسات رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.
- إعادة النظر في مراجعة القوانين الوطنية المتعلقة بالطفل.
- رفع كفاءة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

- تحديد دور الجهات الحكومية، وغير الحكومية في مجال حماية الطفل والإجراءات المشـتركة بن تلك الجهات لتقديم خدمات فعالة لحماية الأطفال، بحيث يكون هناك هدف رئيسـي مشـترك لكافة الجهات المعنية.
- تطوير نظم إدارة المعلومات لحماية الطفل.
- تفعيل لجان حماية الطفولة العامة، والفرعية من خلال وحدة خاصـــة بحماية الطفل في الدواوين العامة للمحافظات والمراكز والقرى، والاستعانة بالمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية وتكليفها بإدارة الحالات.
- تفعيل التشـــريعات من خلال لائحة النظام الأســـاســـي لعمل لجان الحماية والقرارات المنظمة لتطبيقها كاملة من قبل اللجان كا هو منصوص عليه في قانون الطفل.
- تعزيز دور المجلس القومي للطفولة والأمومة باعتباره جهة التنسـيق بن الحكومة والكيانات ذات الصلة في المجتمع المدني، وتوفير إطار واضح للعمل وفقاً لقانون الطفل لسنة 2008 .
- ضمان الربط القانوني بين لجان حماية الطفل وخط نجدة الطفل.
- توفر الإطار المؤسي والموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ سياسات وتشريعات حماية الطفل.
- متابعة وتقييم تطبيق السياسـة العامة والخطة القومية للطفولة والأمومة في ضـوء التقارير المقدمة من الوزارات والهيئات والجهات المختلفة وإعطاء التوجيهات لإزالة العقبات.
- العمل بشكل وثيق مع وزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التربية والتعليم لتعزيز التدخلات على مســـتوى المجتمع، مع التركيز على رفع التوعية، وتحديد الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية والتدخلات المبكرة.